|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1 | **رقم الاجتماع** | 5/6/2023 | **التاريخ** | الاثنين | **اليوم** |
| مديرية السياسات و الاستراتيجيات/قسم المشاركة الالكترونية | | | | | **المديرية/ القسم** |
| مرام الصعيدي | | | | | **المنظم للاجتماع** |
| مناقشة خطة العمل الخاصة بتعليمات المشاركة الالكترونية | | | | | **موضوع الاجتماع** |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجهة** | **قائمة المدعوين** | **#** |
| ICNL | محمد الناصر |  |
| MOPIC | سهير الكايد |  |
| MODEE | مرام الصعيدي |  |
| MODEE | عنود العبادي |  |
| LOB | رباب قطيشات |  |
| PM | مجد القضاة |  |

|  |
| --- |
| **الهدف من الاجتماع** |
| مناقشة خطة العمل والأنشطة التفصيلية الخاصة بتعليمات المشاركة الالكترونية |

# النقاط التي تم مناقشتها:

* تم خلال الاجتماع مناقشة السند القانوني الخاص بتعليمات المشاركة الالكترونية، وتم التطرق الى الاستناد لبعض البنود التالية:
  + المادة 3 من قانون الاتصالات/ تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:
    - أ. اعداد السياسة العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة والتنسيق مع المعنيين في هذين القطاعين ، حسب مقتضى الحال ، وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها ووضع خطة استراتيجية وطنية كل سنتين وفقا لهذه السياسة.
    - ب. اقتراح السياسة المتعلقة بشمولية الخدمات وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها ، ومتابعة تطوير هذه السياسة لتوسيع رقعة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات افقيا وعموديا بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة.
    - ز. تشجيع تطوير التقنية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحوث المتعلقة بهما.
  + مدونة ممارسات حوكمة السياسات والأدوات التشريعية في الدوائر الحكومية
  + البند (28/د) من سياسة المشاركة الالكترونية: إعداد التشريعات والأدلة الارشادية اللازمة لتنفيذ السياسة وتسهيل التطبيق على المؤسسات بالتعاون مع وزارة االقتصاد الرقمي والريادة وديوان التشريع والرأي والشركاء ذوي العالقة.
  + المادة 139 من السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنص: تعد البيانات الحكومية المجمعة والمخزنة عبر السنين مورداً قيماً ويمكن، إذا أتيحت بطريقة مناسبة، أن تسهم في التنمية المجتمعية والاقتصادية **وتمكين المواطنين وأصحاب المصلحة الاخرين من المشاركة ً في صنع القرار وفي تطوير السياسات**. يمكن أيضا أن يؤدي نشر البيانات الحكومية إلى زيادة الثقة في الحكومة والقطاع العام من خلال زيادة الشفافية والمساءلة التي يوفرها نشر البيانات.

# النقاط التي تم الاتفاق عليها

* دراسة أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة بتنظيم المشاركة الالكترونية من خلال الجهات الحكومية
* دراسة أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة بتنظيم المشاركة الالكترونية من خلال الافراد واصحاب المصلحة (المبادئ العامة وسياسة الاستخدام)
* مراجعة البيئة التشريعية التفصيلية.
* عقد الاجتماع القادم بتاريخ 19/6/2023 لمناقشة مخرجات الممارسات الدولية